

## بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (08 / 2018)

### بشأن البيان الصادر من وزارة الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ 5 يوليو 2018

اطلعت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر على البيان الصادر من وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الامارات العربية المتحدة، والذي تدعي فيه السلطات الاماراتية أنها لم تتخذ أية تدابير إدارية أو قانونية لإبعاد المواطنين القطريين عن دولة الامارات منذ 5 يونيو 2017، حيث تؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أن ذلك البيان ما هو الا بيان تضليلي احتوى على كثير من المغالطات الواضحة للعيان بغرض الهروب من المسؤوليات القانونية والحقوقية المترتبة على الانتهاكات التي قامت بها السلطات الاماراتية منذ بدء الحصار والمستمرة فيها حتى الآن، كما أنه محاولة يائسة من السلطات الاماراتية لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي وفي مواجهة المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية التي أدانت على نحو واضح وصريح ما اتخذته دولة الامارات العربية المتحدة من إجراءات وما اقدمت عليه من قرارات تعسفية ترتبت عليها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، حيث أمرت السلطات الاماراتية ومنذ بداية الحصار على دولة قطر في 5 يونيو 2017، بطرد المواطنين القطريين من أراضيها وعودة مواطنيها من دولة قطر في غضون 14 يوماً، وفرضت قيوداً مفاجئة على السفر للجميع دون مراعاة للحالات الانسانية، وهو ما أكدت عليه التقارير الصادرة من المنظمات الدولية وبعض الوفود البرلمانية التي زارت دولة قطر بعد بدء الحصار ووثقته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر في تقاريرها المتعاقبة لمئات الحالات التي تم طردها من قبل السلطات الاماراتية دون مراعاة للجوانب الانسانية للأسر المشتركة والطلاب القطريين وأصحاب الاملاك والأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى ومتلقي العلاج والخدمات الطبية لديها، في انتهاك صارخ لما نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الانسان.

كما تؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر على ما اشارت إليه في بياناتها السابقة ومنها بيانها الصادر في 11 يونيو 2017 بشأن مراعاة الحالات الانسانية للأسر المشتركة، وبيانها الصادر في 26 يونيو 2017 بشأن انتهاك حق الطلبة القطريين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في الجامعات الاماراتية، والبيان الصادر في 20 يوليو 2017 بشأن انتهاك الحق في الملكية الخاصة للمواطنين القطريين بدولة الامارات العربية المتحدة، فضلاً عن مخاطباتها الصادرة في 15 و 23 أكتوبر 2017 الى الجهات المختصة الاماراتية لحقوق الانسان والتي طالبت فيها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تعاون الجهات المذكورة معها من أجل رفع الضرر عن الضحايا ومساعدتهم، دون أن تجد اللجنة أي تجاوب يذكر من تلك الجهات وان البيان الصادر عن وزارة الخارجية الاماراتية يؤكد على استمرار السلطات الاماراتية في المماثلة وتضليل المجتمع الدولي عوض إيجاد حلول عاجلة للمآسي الانسانية التي خلفها الحصار.

كما تعرب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها حيال استمرار السلطات الاماراتية منع دخول المواطنين القطريين والمقيمين للأراضي الاماراتية وعدم تمكينهم من ممارسة حقهم وسلطاتهم على ممتلكاتهم الخاصة ومنع الاسر المشتركة من التزاور وانتهاك حق الطلبة القطريين ومتلقي العلاج لديها دون مبرر أو سبب قانوني إلى جانب عدم تمكين المتضررين من حقهم في التقاضي واللجوء إلى المحاكم الوطنية بدولة الامارات.

هذا وقد قام العديد من الطلبة بمخاطبة الجامعات الاماراتية المعنية من اجل استكمال دراستهم او الحصول على وثائقهم الإدارية والأكاديمية ولم يتم التجاوب مع هذه الطلبات كما ان اصحاب الاملاك لم يتمكنوا من الوصول إلى ممتلكاتهم بل أوصدت عليهم جميع الأبواب وهناك من يخشى ضياع أملاكه واستثماراته أو إفلاسها إن لم يتم التحرك السريع من طرف المجتمع الدولي والامر يقاس كذلك على من فقد عمله إلى جانب الأسر المشتركة التي لم تجد حلاً مما فاقم مأساة الاطفال والنساء.

وتنوه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها لن تالو جهداً في طرح عملية محاسبية ومساءلة السلطات الاماراتية في كافة المحافل الدولية، منوهة في الوقت ذاته إلى أن الجهات والمنظمات الدولية - ومنها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والبرلمان الاوروبي ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس - الذين أدانوا في تقاريرهم وبياناتهم وقراراتهم الانتهاكات والممارسات التمييزية العنصرية من السلطات الاماراتية ضد المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر.

وتدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الاسرة الدولية لاتخاذ الاجراءات العقابية الحاسمة والرادعة ضد السلطات الاماراتية والتحرك الجاد والسريع لرفع الغبن عن الضحايا وإنصافهم.

حرر بتاريخ: 22 من شوال 1439 الموافق 2018/07/06

الدوحة - قطر